

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة  
دراسة حالة

**The impact of applying International Accounting Standard  
No. (29) on the value of the entity - a case study**

د/ محمد رمضان ابراهيم

مدرس المحاسبة المنتدب في المعهد العالى للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية

E-mail: [m01282521507@gmail.com](mailto:m01282521507@gmail.com)

**توثيق APA :**

رمضان ابراهيم, محمد, & زيدان, محمد. (2024). رؤية مقترحة لتطوير التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم الجامعي المصرية في ضوء معايير التعليم المحاسبي الدولية. مجلة جامعة الصالحية الجديدة للعلوم الإدارية والاقتصادية, 1(2), 57-104. doi: 10.21608/jsasc.2024.342133.1021

## أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة- دراسة حالة

### ملخص الدراسة

أستهدفت الدراسة دراسة أثر معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة بالتطبيق على احدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد تم اختيار شركة اكتوبر فارما - شركة مساهمة مصرية- كأحد الشركات المقيدة في البورصة المصرية، والتي تنتمي إلى قطاع الرعاية الصحية والأدوية والذي يعتمد على استيراد المواد الخام ومواد التعبئة ومن ثم يتأثر بصورة مباشرة بأى تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، كما أن اسهمها من أكثر الأسهم المتداولة في البورصة المصرية، وتعد قوائمها المالية في نهاية العام وبالعملة المحلية.

وقد تم أستنتاج فرض رئيسي للدراسة متمثل في "يوجد تأثير عكسي لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة"، واختبار مدى صحة الفرض فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية ببشركة محل الدراسة عن عام 2023.

وقد أظهرت النتائج أن الاقتصاد المصري يعاني من مدلات مرتفعة من التضخم. وأنه لا يوجد معيار محاسبة مصري بشأن المحاسبة عن التضخم. وأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) يؤثر عكسياً على قيمة المنشأة، حيث أدى إلى انخفاضها من 0.482 (قبل تطبيق المعيار) إلى 0.3912 (بعد تطبيق المعيار).

واستناداً إلى ما سبق يوصى الباحث بضرورة العمل على إصدار معيار محاسبة مصري بشأن المحاسبة عن التضخم. وضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29).

**الكلمات الأفتتاحية:** قيمة المنشأة، التضخم، معيار المحاسبة الدولي رقم (29)

## The Impact of Applying International Accounting Standard No. (29) on The Value of The Entity - A Case Study

### Abstract

The study aimed to study the impact of International Accounting Standard No. (29) On the value of the establishment by applying it to one of the companies listed on the Egyptian Stock Exchange. October Pharma Company - an Egyptian joint stock company - was selected as one of the companies listed on the Egyptian Stock Exchange, which belongs to the healthcare and pharmaceutical sector, which depends on the import of raw materials and packaging materials and is therefore directly affected by any changes in foreign exchange rates. Its shares are among the most traded shares on the Egyptian Stock Exchange, and its financial statements are prepared at the end of the year and in the local currency. A main hypothesis for the study was derived, which is "There is an adverse effect of applying International Accounting Standard No. (29) On the value of the establishment." To test the validity of the hypothesis, an applied study was conducted on the financial statements of the company under study for the year 2023. The results showed that the Egyptian economy suffers from high rates of inflation. And that there is no Egyptian accounting standard regarding accounting for inflation. And that the application of International Accounting Standard No. (29) Adversely affects the value of the establishment, as it led to a decrease from 0.482 (before applying the standard) to 0.3912 (after applying the standard). Based on the above, the researcher recommends the necessity of working on issuing an Egyptian accounting standard regarding accounting for inflation. And the necessity of applying International Accounting Standard No. (29).

**Keywords:** Value of the establishment, International Accounting Standard No. (29)

## 1- الإطار العام للدراسة

### 1/1 مقدمة الدراسة

يعد التضخم أحد المصطلحات الاقتصادية الأكثر شيوعاً، ويُعرّف عادةً بأنه زيادة إجمالية في الأسعار أو تكلفة المعيشة في الدولة (Umut, E.,2024).

ولقد أوجدت الارتفاعات المتتالية لمعدل التضخم تحدياً كبيراً أمام نموذج المحاسبة القائم على أساس التكلفة التاريخية، والتي لا تعكس بشكل ثابت الأداء والوضع المالي الحالي للمنشأة. نظراً لإفترض أساس التكلفة التاريخية ثابت القوة الشرائية للنقود. إلا أنه واقعياً يتغير المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتغير القوة الشرائية للنقود نتيجة لقوى اقتصادية واجتماعية مختلفة. وبالتالي فإن القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية تؤدي إلى خطأ في القياس، نتيجة تجميع وحدات قياس غير متجانسة. لذا تُنتقد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع الأسعار (التضخم) بأنها غير ملائمة لإتخاذ القرارات. كما يؤدي التضخم إلى وجود أرباح وهمية نتيجة عدم التوافق بين المصروفات المحددة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية والإيرادات الحالية عند تحديد الأرباح. مما دفع الهيئات المحاسبية المهنية إلى إعادة النظر في الوضع القائم وضرورة تبني نظام محاسبي يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار عند وضع المعايير المحاسبية (Eseoghene, 2017; Ball & Brown, 2008; Oghenevwogaga & Hughes, Liu, & Zhang, 2004).

وفي ذات السياق، أوضحت دراسة (حاتم، قاسم، 2020) أن التضخم ظاهرة منشرة عالمياً، وقد أثرت على مهنة المحاسبة. ففي ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تفقد موضوعية أساس التكلفة التاريخية مصداقيته، مما يؤثر على صحة ومصداقية القوائم المالية.

أما التضخم المفرط فيعرف بأنه ترتفع الأسعار بسرعة وبدون رقابة، وينتج التضخم المفرط من سببين رئيسيين هما العرض النقدي المفرط، وفقدان الثقة في الاقتصاد أو النظام النقدي (صبح، 2021). لذا فإن التضخم المفرط أكثر أنواع التضخم خطورة، فهو حالة من التضخم الحاد الذي يرتفع فيه معدل الزيادة

في الأسعار إلى أكثر من 50% شهرياً. ويترتب على التضخم المفرط العديد من الآثار السلبية، التي تطلبت تدخل الهيئات المهنية للحد منها. لذا فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (29) في يوليو 1989، والمعدل في ابريل 2001، وذلك لمساعدة المنشآت العاملة في اقتصاد يعاني من التضخم المفرط على عرض القوائم المالية، بالإضافة إلى تمكين مستخدمي هذه القوائم من الحصول على معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك المنشآت. كما أصدرت لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التفسير 7 IFRIc في نوفمبر 2005 (Oday & Ildikó, 2020)

هذا ولم يحدد المحاسبة الدولي رقم (29) معدلاً مطلقاً لتعريف التضخم المفرط، وبذلك أصبح تطبيقه مسألة اجتهادية، إلا أن المعيار أوضح مجموعة أمثلة من الخصائص الاقتصادية يتضح منها التضخم المفرط وهي:

- تفضيل عامة أفراد المجتمع الاحتفاظ بثروتهم في صورة أصول غير نقدية أو صورة عملة أجنبية مستقرة نسبياً.
- الاعتماد على عملة أجنبية مستقرة نسبياً لتحديد الأسعار.
- أن تراعي الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الإئتمان عند تحدد أسعار المبيعات والمشتريات الآجلة.
- ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر الأسعار.
- أن يقترب أو يزيد معدل التضخم التراكمي لثلاث سنوات عن 100%

لذا أجتهدت العديد من الدراسات مثل (EY, 2024; EY, 2023; EY, 2018) لتحديد الدول التي تعاني من التضخم المفرط أو التي على وشك التعرض له. وذلك تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (29) منذ بداية الفترة التي يتم فيها تحديد وجود التضخم المفرط.

حيث أشارت دراسة (EY, 2024) أن تُطبَّق معايير المحاسبة يقوم على افتراض ثابت قيمة النقود (وحدة القياس) طول الوقت، ومن ثم أهمل معدل التضخم، يؤدي إلى ظهور عدة قضايا تؤثر على عدالة وحقيقة طبيعة الحسابات بالمنشآت التي تعد قوائمها المالية على أساس التكلفة التاريخية. وتتمثل أهم هذه القضايا في:

- أن الأرقام الناتجة عن تطبيق أساس التكلفة التاريخية أقل أهمية مقارنة بأهميتها في بيئة التضخم المنخفض
- أن المكاسب المكتسبة من الاحتفاظ بالأصول غير النقدية والتي يتم الإفصاح عنها كأرباح تشغيلية لا تمثل مكاسب اقتصادية حقيقية للمنشأة.

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة- دراسة حالة

• عدم قابلية المعلومات المالية الحالية والسابقة للمقارنة

• يمكن تخفيض رأس المال "الحقيقي" لأن الأرباح المفصح عنها لا تأخذ في الاعتبار أعلى تكاليف

استبدال للموارد المستخدمة خلال الفترة

ولمواجهة القضايا السابقة يجب على المنشآت التي تعمل في بيئات يعاني اقتصادها من التضخم

المفرط، أن تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (29) منذ بداية الفترة التي يتم فيها تحديد وجود التضخم المفرط.

وعلى مستوى جمهورية مصر العربية، فقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التضخم في مصر من

الناحية الاقتصادية. حيث أشارت الدراسة (محمد وآخرون، 2020) إلى أن ارتفاع معدل التضخم في مصر يعد

أحد أهم معوقات تحقيق المستهدفات الاقتصادية للدولة، نظراً لآثارها الاقتصادية واجتماعية كبيرة. أما دراسة

(عيد، 2024) فقد أوضحت أن قرار تعويم الجنية المصري مقابل الدولار في أواخر عام 2016 أدى إلى

وجود موجات تضخمية كبيرة نتيجة ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنية، ولاحقاً هذه الموجات التضخمية تم

الاعتماد على أسعار الفائدة، إلا معدل التضخم لم تتأثر.

هذا وقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبيئة العامة والإحصاء أن معدل التضخم في

مصر ارتفع إلى 13.1% عام 2022، أيضاً سجل معدل التضخم في ابريل 2022 نسبة 14.9% مقابل

4.4% لنفس الشهر من عام 2021 (هلاي، 2022). كذلك أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن

صندوق النقد الدولي أن معدل التضخم التراكمي في مصر على مدار 3 سنوات بلغ 61% حتى يونيو

2023، كما توقع أن يصل المعدل التراكمي للتضخم على مدار 3 سنوات إلى 103% و 107% لشهري

يونيو 2024 ويونيو 2025 على التوالي. كما أفاد الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء أن المعدل

التراكمي للتضخم على مدار 3 سنوات و 12 شهراً بلغ 95.5% و 33.3% على التوالي حتى مارس

2024. وبالتالي فمن المرجح أن تصبح مصر في حالة تضخم مفرط بحلول 31 ديسمبر 2024 (نقلاً عن:

EY, 2024).

من ناحية أخرى، تؤدي القوائم المالية دوراً محورياً في تحديد قيمة المنشأة، فالمقاييس الرئيسية لتحديد

قيمة المنشأة مثل الأرباح، والأرباح الموزعة، والتدفقات النقدية تستخرج من تلك القوائم (Wahlen et al.,

2011). ومن ثم فأى تعديل في القوائم المالية أو إعادة تقييم لبنودها من شأنه أن تؤثر على قيمة المنشأة.

## 2/1 مشكلة الدراسة

إتساقاً مما أشارت إليه دراسة (Oghenevwogaga & Eseoghene, 2017) من وجود حاجة لإعادة

صياغة القوائم المالية لتعكس الحقائق الاقتصادية السائدة في المنشآت بالتزامن مع ديناميكيات وحدة

القياس، للكشف عن الأداء الحالي لتلك المنشآت، من خلال الرابط بين القياس المحاسبي المالي وتغيرات مستوى الأسعار.

وحيث أنه يوجد ثلاثة مناهج محاسبية لمعالجة التغير في قيم بنود القوائم المالية، يتمثل المنهج الأول في التكلفة التاريخية. ويتمثل المنهج الثاني في القيمة الحالية ويعتمد على إعادة تقييم الأصول بالقيمة السوقية أو العادلة. أما المنهج الثالث فيتمثل في المستوى العام للأسعار، ويتم فيها إعادة عرض بنود القوائم المالية التي تتأثر بالتضخم باستخدام مؤشر الأسعار على المستوى العام. وحيث يؤثر التضخم على كافة الكيانات وأن اختلف هذا التأثير باختلاف منهج المعالجة المحاسبية المطبقة، ويكون التأثير أكبر على الكيان المعتمد على منهج التكلفة التاريخية (Oday & Ildikó, 2020).

وبذلك تعاني القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس التكلفة التاريخية في ظل الاقتصاد ذو التضخم المرتفع من عدم قدرتها على توفير معلومات تعكس الوضع المالي والاقتصادي الحقيقي للمنشأة، وبالتالي التأثير على قيمة المنشأة.

وفي ذلك السياق، أشارت دراسة (Zamel et al., 2020) إلى عدم وجود شركة مصرية تقدم معلومات معدلة بالتضخم، ويتم إعداد القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق المال المصري وفقاً لأساس التكلفة التاريخية. مما يتطلب تعديل تلك القوائم المالية لتقدم معلومات تعكس الوضع المالي والاقتصادي الحقيقي للمنشأة. لذا تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (29) ليخدم معالجات محاسبية تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالي:

- ما مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في البيئة المصرية؟
- ما مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة؟

### 3/1 أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة في البيئة المصرية. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- دراسة وتحليل واقع التضخم في البيئة المصرية، وموقف معايير المصرية منه.
- دراسة وتحليل مدى إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في البيئة المصرية، للتحقق من مدى حاجتها إلى معيار محاسبة مصري عن التضخم.
- القيام لدراسة حالة على إحدى الشركات المقيدة في البورصة المصرية، لدراسة وتحليل مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة.

## 4/1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة الحالية من مما أشار إليه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري بأن المعدل التراكمي للتضخم من المرجح أن تصبح مصر في حالة تضخم مفرط بنهاية عام 2024. ومما أشارت إليه الإديبات بأن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشآت، ويقلل من ملاءمة المعلومات التي تتضمنها هذه القائمة. مما يقلل من قدرة الأطراف المختلفة وخاصة المستثمرين على اتخاذ القرارات. وتتبع الأهمية الأكاديمية للدراسة الحالية من أنها تمثل محاولة لتطبيق لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29)، ودراسة مدى تأثيره على قيمة المنشأة. وخاصة في ظل ندرة الدراسات - على حد علم الباحث - التي تناولت معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في البيئة المصرية.

أما على المستوى العملي فتتبع أهمية الدراسة الحالية من أنها توفر دليلاً عملياً لتقييم أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة. يتوقع أن يستفيد متخذي القرارات من نتائج الدراسة فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية.

## 5/1 منهج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها وإختبار فروضها، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، من خلال إستقراء ما أتيح من مراجع تتعلق بموضوع الدراسة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة للوقوف على أحدث التطورات المتعلقة بهذا الموضوع وأستنباط مدى صحة فرض الدراسة من عدمه.

## 6/1 خطة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى:

1. الإطار العام للدراسة
2. قيمة المنشأة - إطار نظري
3. التضخم
4. المعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29)
5. الدراسات السابقة وإشتماق الفروض



أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة- دراسة حالة

6. دراسة الحالة

7. النتائج والتوصيات

8. المراجع

## 2- قيمة المنشأة – إطار نظري

تعكس قيمة المنشأة قيمتها التجارية ككل، وتمثل مقياساً اقتصادياً لأدائها (Vuković et al., 2023). لذا يعد مفهوم قيمة المنشأة أحد أهم المفاهيم لتقييم كفاءة إدارتها ويعتمد عليها كأساس لاتخاذ تلك القرارات، وتعتبر مؤشر على التقييم السوقي الإجمالي للمنشأة. لذا يعتبر تعظيم قيمة المنشأة أحد الأهداف طويلة الأجل، والذي ينعكس في سعر السهم (Nuke, Heri, 2020). حيث أن التغيرات في أسعار سوق الأسهم تشير إلى التغيرات في قيمة المنشأة، فأن السعر السوقي للسهم هو سعر السهم الذي يرغب المستثمرون دفعه، وتطوره سيحدد قيمة المنشأة (Bambang et al., 2020).

هذا تُعرف قيمة المنشأة بأنها "إدراك وتصور المستثمر لمدى نجاح الشركة، والذي يرتبط وينعكس دائماً بأسعار الأسهم، والهدف الأساسي للشركة هو تعظيم ثروة وقيمة الشركة". كما عُرفت بأنها "نسبة إجمالي القيمة السوقية للشركة إلى إجمالي القيمة الدفترية لأصولها، حيث القيمة السوقية لشركة هي حاصل جمع القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إليها القيمة الدفترية لديونها". كما وصفت بأنها نتائج القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية الجيدة، فكلما زادت كفاءة نتائج هذه القرارات ارتفعت قيمة الشركة، أما إذا انخفضت كفاءة نتائج هذه القرارات كلما انخفضت قيمة الشركة (نقلاً عن: الشترى وآخرون، 2023)

ويختلف مفهوم القيمة باختلاف الهدف الذي تسعى إليه المنشأة، فقد تكون القيمة سوقية وتمثل قيمة أسهم وسندات المنشأة في سوق الأوراق المالية. وقد تكون قيمة دفترية وتمثل قيمة الأصول والالتزامات من البيانات المحاسبية. وقيمة التصفية وتمثل قيمة المنشأة عند تصفيتها، أي قيمة بيع أصولها (أبو الخير، 2023).

هذا وتتأثر قيمة المنشأة بالعوامل المالية مثل الرافعة المالية والربحية وحجم الشركة والسيولة ونمو المبيعات والأصول الملموسة، وبالعوامل غير مالية مثل الاتجاهات التكنولوجية والبنية التنظيمية والعوامل

البيئية والاقتصادية ورضا العملاء وجودة المنتج والقدرة التنافسية للمنشأة. كما أوضحت أنه بتحليل محددات القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة في الولايات المتحدة، تبين أن القوى العاملة المثبتة تمثل 14% إلى 22% من القيمة السوقية للشركات، ورأس المال المادي يمثل 30% إلى 40%، ورأس المال المعرفي يمثل 20% إلى 43%، ورأس مال العلامة التجارية يمثل 6% إلى 25% من القيمة السوقية للشركات (Vuković et al., 2023).

## 1/2 مداخل تقدير قيمة المنشأة

- أوضحت دراسة (الشترى وآخرون، 2023) إلى أن الأدبيات ميزة بين أربعة مداخل لتقدير قيمة المنشأة وهي:
- **المدخل الدفترى (المحاسبي):** تقدير قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل بإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية، ومن ثم يعتمد على فرض ثبات القوة الشرائية لنقود. ويتميز بالثبات وإمكانية التحقق.
  - **مدخل القيمة السوقية:** يركز هذه المدخل لتقدير قيمة المنشأة على مصادر التمويل، حيث تقاس قيمة المنشأة وفقاً للمعادلة التالية  
قيمة المنشأة = الأسهم السوقية + السندات السوقية + الديون قصيرة الأجل
  - **مدخل الدخل (التدفقات النقدية المخصومة):** وفقاً لهذا المدخل تقدير قيمة المنشأة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة خلال عمر المنشأة. وبالتالي فإن قيمة المنشأة عبارة عن صافي التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم مناسب لظروف المنشأة ومعدلات التضخم والنمو في بيئة عمل المنشأة. ويؤخذ على هذا المدخل صعوبة تقدير كل من التدفقات النقدية ومعدلات التضخم.
  - **مدخل التكلفة الاستبدالية:** يتم فيه تقدير قيمة المنشأة من خلال تقييم ممتلكاتها وفقاً لتكلفتها الاستبدالية. ويعتمد هذه المدخل على القيمة التي يتحملها لاستبدال الأصل أو بناء أصل مشابه يحقق نفس المنافع. ويتضمن هذا المدخل نموذج التكلفة الجارية المعدل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، حيث يتم تعديل القيم الاستبدالية للأصول غير النقدية بالتغيرات الناتجة عن تغير قيمة وحدة النقد.

## 3- التضخم

### 1/3 مفهوم وآثار التضخم

أتفقت الأدبيات (Zamel et al., 2020; Ifeanyi & Chukwuma, 2016; عمر، 2023; عيد، 2024) على أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. وبذلك يختلف عن مستوى الأسعار، فالارتفاع العام في تغيرات أسعار السلع والخدمات على مدى فترة زمنية يسمى مستوى الأسعار. وعلى ذلك فزيادة التضخم تعني ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بمعدل أعلى مقارنة بالفترة المرجعية، أما انخفاضه فيعني ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل أقل مقارنة بالفترة المرجعية (موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/inflation/what-is-inflation> أما دراسة (عمر، 2023) فتري أن التضخم يتمثل في زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، وارتفاع مستوى الأسعار.

وتري دراسة (طه، 2021) أن التضخم لا يعد تضخم إلا إذا كان ارتفاع الأسعار مستمر وليس مؤقتاً، وأن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات يهتم بها معظم أفراد المجتمع. وبالتالي فأي ارتفاع مؤقت للأسعار، أو ارتفاع في أسعار سلع وخدمات لا يهتم بها معظم أفراد المجتمع لا يعتبر تضخماً. كما أوضحت الدراسة أن للتضخم عدة آثار اقتصادية تتمثل في

- الأثر على القوة الشرائية للنقود: حيث يوجد علاقة عكسية بين التضخم والقوة الشرائية للنقود، وبالتالي فزيادة معدلات التضخم تقلد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.
- الأثر على الادخار: حيث يوجد علاقة عكسية بين التضخم والادخار، أي أن ارتفاع التضخم يقلل القدرة على الادخار.
- الأثر على ميزان المدفوعات: حيث يتأثر ميزان المدفوعات سلبياً بالتضخم، وبالتالي أي ارتفاع التضخم يزيد من عجز ميزان المدفوعات.

### 1/3 أنواع التضخم

يمكن توضيح أنواع التضخم في الشكل التالي:



شكل رقم (1)

المصدر: طه، 2021

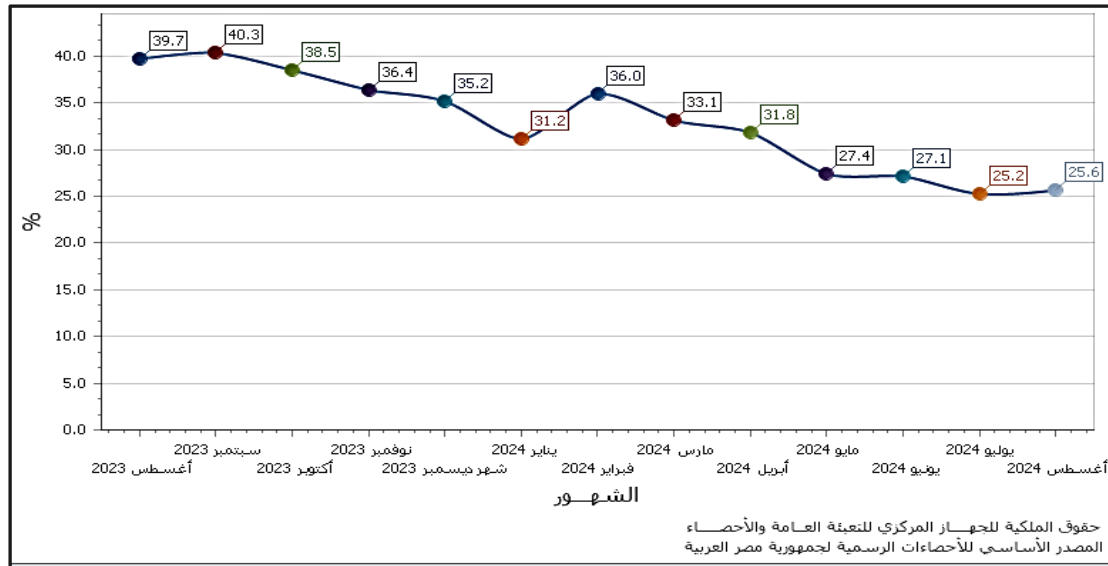
وفي ضوء الشكل السابق تختلف أنواع التضخم وفيما لمعيار التصنيف (طه، 2021; عمر، 2023). فوفقاً لمعيار تحكم الدولة في الجهاز الأسعار، ينقسم التضخم إلى التضخم الظاهر والتضخم المكبوت. والتضخم الظاهر لا تتدخل الدولة فيه وإنما تتحرك الأسعار بحرية ومرونة لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض، ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. أما التضخم المكبوت فتتدخل الدولة فيه بوضع حدود عليا للأسعار لمنع استمرار ارتفاعها.

أما وفقاً لمعيار حدة التضخم فينقسم التضخم إلى التضخم الجامع وغير الجامع والزاحف. والتضخم الجامع ترتفع فيه الأسعار بوتيرة متزايدة يصعب السيطرة عليها. أما التضخم غير الجامع فترتفع فيه الأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم الجامع، ويمكن مواجهته بالسياسات النقدية. أما التضخم الزاحف أو المعتدل وفيه ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً.

أما وفقاً لمعيار مصدر الضغط التضخمي فينقسم التضخم إلى تضخم دفع الطلب وتضخم دفع النفقة والتضخم المستورد وتوقعات التضخم. أما تضخم دفع الطلب لزيادة الأنفاق الكلي للمجتمع (زيادة الطلب) مع ثبات مستوى الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار. أما تضخم دفع النفقة فيحدث نتيجة ارتفاع أسعار خامات الإنتاج وبالتالي ارتفاع التكاليف، مما يدفع المنتجين لرفع أسعار المنتجات. أما التضخم المستورد فيحدث نتيجة انخفاض سعر صرف العملات المحلية مقابل الأجنبية المؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو مدخلات الإنتاج المستوردة. أما توقعات التضخم فتؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع نتيجة توقع ارتفاع المستوى العام للأسعار فيتم تضمين الزيادات المتوقعة في أسعار التعاقدات المستقبلية.

### 2/3 التضخم في مصر

وفقاً لدراسات (Zamel et al. , 2020; هلاي، 2022) فإن معدلات التضخم في مصر تتسم بالتذبذب حيث ارتفعت من 2% في عام 2001 إلى 18% في عام 2008. ومع تطبيق قرار تعويم الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية، وما ترتب عليه من ارتفاعات متتالية في أسعار السلع والخدمات، فقد ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 29.5% في يناير عام 2017. ووفقاً لموقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري (https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind\_id=2542) فقد بلغ معدل التضخم 39.7% في أغسطس 2023 ثم ارتفع إلى 40.3% في سبتمبر من نفس العام، ثم أخذ في الانخفاض ليصل على 25.6% في أغسطس 2024. ويوضح الشكل التالي تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة من أغسطس 2023 حتى أغسطس 2024.



شكل رقم (1)

المصدر: موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

في ضوء ما تقدم يتفق الباحث مع رأى (هلاي، 2022) بأن البيئة المصرية تحتاج إلى معيار محاسبي عن التضخم، حيث لا يشترط لتطبيق معيار محاسبة التضخم أن تصل معدلات التضخم إلى التضخم المفرط.

### 3/3 أثر التضخم على القوائم المالية

تمثل المحاسبة علم اجتماعي تتأثر بالبيئة المحيطة، والتضخم كأحد العوامل البيئية قد أثر على النظام المحاسبي. لذا فقد أهتم الفكر المحاسبي بالتضخم، حيث تناولت الأدبيات المحاسبية المحاسبة عن التغيرات

في مستوى الأسعار أو ما يطلق عليها المحاسبة التضخمية لإستيعاب تأثير تغير مستويات الأسعار على أسلوب التكلفة التاريخية خلال فترة معينة، ولتعديل القوائم المالية للحد من آثار تغير الأسعار على القيم الدفترية لبنود القوائم المالية، وللحفاظ على رأس المال لدعم متخذي القرارات. وتتمثل المحاسبة التضخمية في إعداد التقارير المالية السنوية للمنشأة بالصورة التي تراعي آثار التضخم على القوائم المالية. وبالتالي فهي نظام محاسبي يسجل جميع البنود بالقيم الحالية، ويتحقق من الربح أو الخسارة ويعرض المركز المالي للمنشأة على أساس الأسعار الحالية (Oghenevwogaga & Eseoghene, 2017; هلاي، 2022).

هذا وتتمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، وتعد أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات. ولكي تقي المعلومات المحاسبية بالإحتياجات المختلفة لمتخذي القرارات، لا بد أن تتصف بالملاءمة وأن تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للمنشأة المُعدة لتلك للقوائم المالية (عمر، 2023).  
وحيث أن القوائم المالية تعد على أساس التكلفة التاريخية لما يتسم به من موضوعية وتمثيل صادق لبنود القوائم المالية. إلا أن ذلك يختلف في فترات التضخم، حيث تصبح تلك القوائم المالية مضللة ولا تعكس تلك الواقع المالي والاقتصادي للمنشأة. فتظهر الأصول بأقل من قيمتها العادلة، وتميل الأرباح للارتفاع بصورة وهمية (حاتم & قاسوا، 2020).

هذا وقد حددت دراسات (موسى، 1978; حاتم & قاسوا، 2020; هلاي، 2022) أثر التضخم على القوائم

المالية فيما يلي:

#### 1- الأثر على قائمة الدخل: ويتمثل هذا الأثر في

- ظهور أرباح وهمية (صورية) تقلل من القدرة التشغيلية لأصول المنشأة ولا تحافظ على رأس المال. وذلك لتحديد الإيرادات بالأسعار الجارية، بينما تحدد تكاليف الأصول المستخدمة في توليد تلك الإيرادات (الأهلاك) بالتكلفة التاريخية.
- الإفراط في تحديد العبء الضريبي، وذلك للمغالاة في تقدير الأرباح الحالية.
- أن القيم التي تظهر بها التكاليف في قائمة الدخل تكون غير متجانسة، نظراً لإفتراض ثابت وحدة النقد المستخدمة في القياس المحاسبي.

#### 2- الأثر على قائمة المركز المالي: ويتمثل هذا الأثر في

- إنخفاض السيولة، فإنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد يعنى إنخفاض رصيد الأصول النقدية المحتفظ بها.
- أدرج الأصول الثابتة بأقل من تكلفتها الاستبدالية. نظراً لحساب الإهلاك بأقل مما يجب، ومن ثم عدم كفايته عند استبدال تلك الأصول.

- تأكل رأس المال على المدى البعيد، نتيجة خطأ المقابلة بين إيرادات بالأسعار الجارية والتكاليف بالتكلفة التاريخية. فتظهر أرباح وهمية تسد عنها ضرائب مغالاة فيها، أو يتم توزيعات لأرباح غير حقيقة للأصحاب رأس المال.

وعلى ما سبق يتفق الباحث مع رأى (هلاي، 2022) بأن خطورة التضخم تتمثل في تحقيق أرباح وهمية (صورية) تؤثر سلباً على القوائم المالية، مما يفقد المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم ملاءمتها لمتخذي القرارات، ومن ثم التأثير على قيمة المنشأة.

### 4/3 جهود الهيئات المهنية للحد من أثر التضخم على القوائم المالية

نالت المحاسبة عن التغيرات في مستوى الأسعار أو ما يطلق عليها المحاسبة التضخمية اهتمام الهيئات المهنية المختلفة. فعلى مستوى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB فقد قام في عام 1978 بإعداد مسودتين للمحاسبة عن التضخم، وفي عام 1979 أصدر المعيار المحاسبي رقم (33) بعنوان "التقارير المالية وتغيير الأسعار". إلا أن ذلك المعيار أتمس بالغموض في العديد من النقاط، ولم يوحد السياسات المحاسبية المطبقة. لذا أصدر FASB المعيار رقم (89) بعنوان "التقارير المالية والتغيير في مستوى الأسعار" كبديل للمعيار رقم (33) في محاولة لحل مشكلة التضخم وأثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية، حيث اقترح أن يتم الإفصاح إختيارياً عن المعلومات التكميلية لتوضيح آثار التغييرات في الأسعار (التضخم) على بنود القوائم المالية (Cohen,1982; Yang et al., 2005; Suci, 2011 نقلاً عن هلاي، 2022).

أما على مستوى لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، فقد أصدرت معيار المحاسبة الدولي رقم (6) في عام 1977 بعنوان "الاستجابة المحاسبية للتغير في مستوى الأسعار"، ثم استبدلته بمعيار المحاسبة الدولي رقم (15) في عام 1981، والذي أصبح إختيارياً في 1989، ثم سحب في 2003. أما مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فقد تم معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في عام 1989 والذي تم تعديله في عام 1994، ثم عدل في ابريل عام 2001 (هلاي، 2022).

أما على مستوى مجلس معايير المحاسبة بأستراليا AASB فقد أصدر معيار المحاسبة رقم (129) بعنوان "إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" في عام 2015 والذي يتفق مع معيار المحاسبة الدولي رقم (29) معيار المحاسبة الدولي رقم (29) إلا في بعض التعديلات لتلاءم البيئة الأسترالية كتعديل القيمة السوقية إلى القيمة العادلة (هلاي، 2022).

أما معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز ICEAW فقد أصدر مسودة رقم (8) في عام 1968 لمطالبة الشركات بنشر معلومات إضافية عن التضخم بالإضافة إلى معلومات التكلفة التاريخية، وأن يتم تعديل المعلومات التاريخية لتتوافق مع القوة الشرائية الجارية (Zaid, 2013 نقلاً عن هلاي، 2022). أما معهد

المحاسبين القانونيين الكندي CICA فقد أصدر وثيقة عمل بعنوان "المحاسبة بالقيمة الحالية" والتي نادى بأهمية أساس التكلفة الحالية (Suciu,2011 نقلاً عن هلاي، 2022).

أما على مستوى معايير المحاسبة المصرية فقد صدرت المعايير المعدلة عام 2015، وأشار إطار إعداد وعرض القوائم المالية بها إلى أن أساس التكلفة التاريخية يعتبر أكثر الأسس استخداماً عند إعداد القوائم المالية للشركات. وعلى الرغم من إجراء العديد من التعديلات على معايير المحاسبة المصرية سواء بتعديل بعضها أو إلغائها أو إضافة معايير جديدة، إلا أنها لم تتضمن معيار محاسبي عن التضخم. كما وترى دراسة (هلاي، 2022) أن واضعي معايير المحاسبة المصرية قد اكتفوا فقط بالتنويه عن محاسبة التضخم في فقرات بعض المعايير، مثل الفقرة رقم 42 من المعيار رقم (13)، والفقرة رقم 45 من المعيار رقم (28)، والفقرة رقم ب 32 بملحق المعيار رقم (30)، والفقرة رقم 90 من المعيار رقم (38)، والفقرات أرقام 37، 38 من ملحق المعيار رقم (45)، والفقرة ب 3، 4، 8 من ملحق المعيار رقم (47). في ضوء ما تقدم يتفق الباحث مع رأى (هلاي، 2022) بأن البيئة المصرية في حاجة إلى معيار محاسبي عن التضخم.

#### 4- المعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في عام 1989 بعنوان "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"، ثم عدل في عام 1994 ثم عدل مرة أخرى في ابريل عام 2001، وأصبح واجب التطبيق على القوائم المالية الرئيسية لأي مشروع يقدم تقريره لعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع (معايير التقارير المالية الدولية، 2016). وذلك لمساعدة المنشآت العاملة في اقتصاد يعاني من التضخم المفرط على عرض القوائم المالية، بالإضافة إلى تمكين مستخدمي هذه القوائم من الحصول على معلومات محاسبية تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك المنشآت.

وترى دراسة (Umut, E.,2024) أنه نظرياً يستند المعيار الدولي رقم (29) إلى نهج القوة الشرائية العامة، ومن ثم يعتمد أيضاً بشكل أساسي على مبادئه. مما يعني أن المعلومات المالية في القوائم المالية يتم إعادة تنظيمها من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام، بشرط تطبيق هذه المبادئ والأحكام بشكل متنسق من فترة إلى أخرى.

هذا وحيث أن أساس التكلفة التاريخية يعد الأكثر تطبيقاً عند إعداد القوائم المالية، فقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (29) إجراءات تتبع لإعادة عرض بنود القوائم المالية المعدة وفق أساس التكلفة التاريخية، للوصول إلى أساس التكلفة التاريخية المعدلة. وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات



### أولاً: قائمة المركز المالي

فرق المعيار بين البنود النقدية والبنود غير النقدية. والبنود النقدية هي الأموال المحتفظ بها أو بنود سيتم استلامها أو دفعها نقداً، أي هي الأصول والالتزامات ثابتة القيمة الأسمية ويتم التعبير عنها بعدد ثابت من وحدة النقد. وليس للتضخم تأثير على البنود النقدية، لذا لا يتم إعادة عرضها (تعديلها) لأنها معبر عنها في الأساس بوحدة نقدية جارية في نهاية فترة إعداد القوائم المالية، ويتم حساب مكاسب وخسائر تغيرات القوة الشرائية لها (معايير التقارير المالية الدولية، 2016; حاتم & قاسو، 2020; مطر & النجار، 2023).

أما البنود غير النقدية فهي البنود التي تتغير قيمتها السوقية نتيجة التغير في مستويات الأسعار، لذا جب إعادة عرضها باستخدام مؤشر أسعار عام (الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار). مع مراعاة عدم إعادة عرض البنود غير النقدية المرحلة بمبالغ جارية (مثل صافي القيمة المتحققة أو القيمة العادلة) بنهاية فترة إعداد القوائم المالية. كما أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (29) إلى أن يتم تخفيض قيمة البند غير النقدي المعاد عرضه إذا زاد عن المبلغ القابل للإسترداد من الإستخدام المستقبلي للبند (معايير التقارير المالية الدولية، 2016; حاتم & قاسو، 2020).

أما فيما يخص الأصول الثابتة واهلاكها فإنه يتم إعادة عرض كل بند منها واهلاكه باستخدام التغير في المؤشر العام للأسعار من تاريخ التملك للبند إلى نهاية فترة إعداد القوائم المالية. ويتم تعديل قيمة البند وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة البند المعدلة} = \text{القيمة التاريخية للبند} \times (\text{الرقم القياسي في نهاية العام} \div \text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند})$$

### ثانياً: قائمة الدخل

أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (29) إعادة عرض كافة بنود قائمة الدخل بإستخدام مؤشر الأسعار العام (وحدة القياس الجارية). أما (حاتم & قاسو، 2020) فقد أشار إلى ضرورة التميز البنود المنتظمة والموسمية. حيث أن المصروفات والإيرادات المنتظمة هي التي تحدث بصورة منتظمة خلال العام مثل الأجور والكهرباء والإيجار التي تسدد أو تحصل بصورة شهرية، ويتم إعادة عرض هذه البنود وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة البند المعدلة} = \text{القيمة التاريخية للبند} \times (\text{الرقم القياسي في نهاية العام} \div \text{متوسط الرقم القياسي خلال العام})$$

أما بالنسبة للمصروفات والإيرادات الموسمية فهي التي لا تحدث بصورة منتظمة، وقد تحدث بصورة شهرية أو ربع سنوية، وقد تحدث مرة واحدة خلال العام أو في تواريخ محددة. فأما التي تحدث بشكل ربع سنوي أو شهري مثل المبيعات، ويتم إعادة عرض هذه البنود وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة البند المعدلة ربع سنوي أو شهري} = \text{قيمة البند الربع سنوي أو الشهري} \times (\text{الرقم القياسي في نهاية العام} \div \text{متوسط الرقم القياسي للربع أو الشهر})$$

فأما التي تحدث مرة واحدة خلال العام أو في تواريخ محددة مثل الفوائد، ويتم إعادة عرض هذه البنود وفق المعادلة التالية:

قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية للبند × (الرقم القياسي في نهاية العام ÷ متوسط الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند)  
أما المصروفات المرتبطة ببند قائمة المركز المالي فيتم معالجتها بنفس آلية المعالجة المتبعة للبند المرتبطة به مثل تكلفة المبيعات المرتبطة بالمخزون والاهلاكات المرتبطة بالأصول الثابتة.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه في فترة التضخم قد تحقق المنشأة مكاسب أو خسائر القوة الشرائية. وتتحقق مكاسب القوة الشرائية إذا زادت الالتزامات النقدية عن الأصول النقدية، أما خسائر القوة الشرائية فتتحقق إذا زادت الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية. وبذلك يمكن تقدير المكسب أو الخسارة وفق المعادلة التالية:

مكسب أو خسارة القوة الشرائية = التغير في مؤشر الأسعار العام ÷ المتوسط المرجح للفرق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية خلال الفترة

كما تتمثل المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في الفرق الناتج عن إعادة عرض الأصول غير النقدية وحقوق الملكية وبنود قائمة الدخل من ناحية، وتعديل الأصول والالتزامات المربوطة مع مؤشر الأسعار من ناحية أخرى. ويتم عرض المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في قائمة الدخل.

هذا وترى دراسة (هلاي، 2022) أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في البيئة المصرية قد يساهم في حل بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه خمسة معايير محاسبية مصرية هي المعايير أرقام (5، 10، 23، 31، 45)، وبالتالي فإن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) قد يلائم البيئة المصرية لمواجهة تغيرات الأسعار ومواجهة مشكلة التضخم.

## 5- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض

تناولت العديد من الإديبات في الفكر المحاسبي موضوع المحاسبة عن التضخم. حيث تناولت دراسة (السعدي، 2011) فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي (29)، وذلك بالتطبيق على شركة الاسمنت الأردنية. وتوصلت إلى أن البيانات المالية التاريخية تحتاج إلى تعديلات لتعكس الواقع الحقيقي للمنشأة. واوصت بضرورة عدم تجاهل تغيرات المستوى العام للأسعار عند تقييم واختيار البدائل الاستثمارية، وضرورة أن تصحح المنشآت في قوائمها المالية عن التعديلات المالية في المستوى العام للأسعار.

كما تناولت دراسة (E. Chamisa et al., 2018) بدراسة القيمة الملاءمة للمعلومات المعدلة بمعدلات التضخم والمعلومات بالتكلفة التاريخية. بالتطبيق على الشركات المدرجة في بورصة زيمبابوي خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2005. وتوصلت إلى أن كل من المعلومات بالتكلفة التاريخية والمعلومات المعدلة بمعدلات التضخم تتسم بالملاءمة، إلا المعلومات بالتكلفة التاريخية ذات قيمة ملاءمة أفضل من المعلومات المعدلة بمعدلات التضخم. كما أشارت إلى أن مكاسب وخسائر التضخم توفر محتوى معلوماتي تدريجي أفضل مما يوفره التكلفة التاريخية. وأن المعلومات بالتكلفة التاريخية ذات قدرة تنبؤية أعلى بالتدفقات النقدية المستقبلية من المعلومات المعدلة بمعدلات التضخم.

وفي ذات السياق تناولت دراسة (هلاي، 2022) الكشف عن حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملاءمة المعلومات. من خلال اختبائي أثر تطبيق كل من نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم (الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) على ملاءمة معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. وأعدمت على عينة مكونة من 31 شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من 2014 حتى 2021. وتوصلت إلى أن معلومات القوائم المالية المرتكزة على نموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم تحقق قدراً كبيراً من الملاءمة وبدرجة أعلى من نموذج التكلفة التاريخية.

أما دراسة (Oday & Orbán, 2020) فقد تناولت تحليل تأثير التضخم المفرط على النتائج المالية، بالتطبيق في فنزويلا. وتوصلت إلى نتيجة هامة مؤداها أن التضخم المفرط يؤدي إلى تقديم نتائج مالية مضللة، مما يزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرارات السليمة. وأوصت بأن تهتم الاقتصادات المتأثرة بالتضخم المفرط بحل هذه المشكلة من خلال التركيز على كيفية إدارة أسباب التضخم المفرط مثل الفساد المالي وعدم الاستقرار السياسي والسياسات النقدية والمالية غير السليمة.

كما تناولت دراسة (حاتم & قاسو، 2020) دراسة أثر محاسبة التضخم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29) على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك بالتطبيق على إحدى الشركات المقيدة بسوق دمشق للأوراق المالية (الشركة الأهلية للنقل) خلال الفترة من 2015 حتى 2016. وتوصلت إلى وجود فروق بين نتائج النموذج بين التكلفة التاريخية ومحاسبة المستوى العام للأسعار. أما دراسة (مطر، 2022) فقد تناولت آثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29) على القوائم المالية بالتطبيق على البيئة العراقية. وتوصلت إلى نتيجة هامة تتمثل في أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في فترات التضخم واستخدام طرق محاسبية بديلة يؤثر إيجابياً على تقديم صورة واضحة للمنشأة. كما أوصت بضرورة تطبيق المنشآت لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29) ومراعاة الآثار المختلفة للتضخم. وأتفاقاً لهذه النتيجة فقد توصلت (مطر & النجار، 2023) إلى نتيجة مفادها أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي

رقم (29) واستعمال الطرق المحاسبية البديلة عن التكلفة التاريخية يؤدي إلى تقديم صورة أكثر وضوحاً عن واقع المنشأة في فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما قامت دراسة (أونيس & بن ناصر، 2023) بتحليل دور معيار المحاسبة الدولي رقم (29) في تعزيز مصداقية القوائم المالية. وتوصلت إلى نتيجة هامة مؤاها ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) يوضح قدرة المنشأة في المحافظة على رأس مالها ويمكن من إجراء تقييم أفضل لتدفقاتها النقدية المستقبلية. بالإضافة إلى انه يعالج خطأ إهمال التضخم عند تحديد دخل المنشأة ومركزها المالي ويزيد من سلامة الإفصاح المحاسبي، مما يعزز من مصداقية القوائم المالية.

من ناحية أخرى، فقد اهتمت دراسات أخرى قيمة المنشأة. حيث اهتمت دراسة ( Bambang et al., 2020) بفحص دور الربحية كمتغير وسيط في التأثير على قيمة الشركة. بالتطبيق على عينة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا، خلال الفترة من 2016 حتى 2018. وتوصلت إلى إن حجم الشركة وربحيتها لهما تأثير إيجابي على قيمة الشركة بشكل غير مباشر، ويؤثر هيكل رأس المال والملكية الإدارية سلباً بشكل مباشر على قيمة الشركة، وتؤثر الملكية الإدارية وحجم الشركة إيجابياً على الربحية. وأن الربحية تعمل كمتغير وسيط في التوسط في العلاقة بين حجم الشركة وقيمة الشركة.

حيث اهتمت دراسة (الشتري وآخرون، 2023) باختبار تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على قيمة الشركة، ومدى تأثير العلاقة بين قوة المدير التنفيذي الأول وقيمة الشركة بكفاءة الاستثمار، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 117 شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2017 حتى 2021. وتوصلت إلى عدم وجود تأثير ذي دلالة لكفاءة الاستثمار على العلاقة بين قوة المدير التنفيذي الأول وقيمة الشركة. كما أشارت إلى وجود علاقة سالبة ودالة بين قوة المدير التنفيذي الأول وقيمة الشركة، ووجود وجود علاقة موجبة ودالة بين كفاءة الاستثمار وقيمة الشركة. أما دراسة (أبو الخير، 2023) فقد هدفت إلى دراسة ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على قيمة المنشأة، وذلك من خلال دراسة ميدانية. وتوصلت إلى نتيجة هامة تتمثل في لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم بشأن ابعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (هيكل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وعمليات تكنولوجيا المعلومات، ونتائج ومخرجات حوكمة تكنولوجيا المعلومات) وقيمة المنشأة.

أما دراسة (Muhammad et al., 2024) فقد سعت إلى التحقيق في تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على قيمة الشركة، وكذا الدور الوسيط لإدارة مخاطر الشركات وحوكمة الشركات في علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وقيمة الشركة. بالتطبيق على عينة من 119 شركة مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة من 2010 حتى 2021. وتوصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط إيجابياً بقيمة الشركة، وأن حوكمة الشركات ترتبط إيجابياً بأداء الشركة. كما قدمت الدراسة رؤية للجهات

التنظيمية والمستثمرين وصناع السياسات للنظر في المسؤولية الاجتماعية للشركات كعامل مدعم للقيمة وتشجيع تطوير إدارة المخاطر المؤسسية والامتثال لآليات حوكمة الشركات لتحسين قيمة الشركة. مما سبق يلاحظ الباحث، أن الدراسات التي تناولت قيمة المنشأة اهتمت بتأثيرها بعوامل عدة مثل الربحية وقوة المدير التنفيذي الأول والمسؤولية الاجتماعية، ولم تتناول مدى تأثيرها بالمحاسبة عن التضخم. أما الدراسات التي تناولت المحاسبة عن التضخم فقد ركزت على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) وتأثيره على القوائم المالية، أو تأثيره على بعض الخصائص النوعية للمعلومات مثل المصدقية والملاءمة، أو تأثيرها على النتائج المالية. وقد تميزت هذه الدراسات بالحدثة مما يدل على أهمية الموضوع في الفكر المحاسبي، إلا أن تلك الدراسات لم تتناول أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة. وهو ما سنتناوله الدراسة الحالية، وبذلك يمكن صياغة فرض الدراسة كما يلي:

"يوجد تأثير عكسي لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة"

## 6- دراسة الحالة

### 1/6 نبذة عن الشركة محل التطبيق

تم اختيار شركة اكتوبر فارما - شركة مساهمة مصرية- كأحد الشركات المقيدة في البورصة المصرية، والتي تنتمي إلى قطاع الرعاية الصحية والأدوية. وتم اختيار الشركة للأسباب التالية:

- أن اسمهم الشركة من أكثر الأسهم المتداولة في البورصة المصرية.
- أن أسعار أسهمها من الأكثر ارتفاعاً بنسبة تغير بلغت 18.81% (موقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg) في 2024/9/18).
- أنها تنتمي إلى قطاع الرعاية الصحية والأدوية، والذي يعتمد على استيراد المواد الخام ومواد التعبئة ومن ثم يتأثر بصورة مباشرة بأى تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويأتي في المراتب الثالث الأولي من حيث حجم التداول (موقع البورصة المصرية [www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)).
- أن تاريخ إعداد التقارير المالية للشركة 12/31 من كل عام
- أنها تعرض تقاريرها المالية بالعملة المحلية.

وقد أنشأت شركة اكتوبر فارما في ابريل 2012 وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974. لاغراض انتاج الأدوية البشرية. ويبلغ رأس مال الشركة المرخص به 300 مليون جنية، أما رأس المال

المصدر والمدفوع فقد بلغ 120 مليون جنية مقسمة على 12 مليون سهم قيمة كل سهم 10 جنية. كما بلغت القيمة السوقية للسهم في 2023/12/31 مبلغ 100 جنية.

## 2/6 أسلوب جمع البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة من القوائم المالية للشركة محل التطبيق، ومن خلال موقع مباشر مصر، والموقع الإلكتروني للبورصة المصرية. كما الحصول على بيانات معلات التضخم خلال الفترة من تاريخ انشاء الشركة محل الدراسة (ابريل 2012) حتى تاريخ 2023/12/31 من موقع البنك المركزي المصري.

## 3/6 خطوات تطبيق الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة. فقد تم اتباع الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** ويتم فيها تقدير الشركة خلال عام 2023 من خلال مقياس Tobin Q واعتماداً على بيانات القوائم المالية المعدة وفقاً أساس التكلفة التاريخية (الأساس التقليدي).
- **الخطوة الثانية:** ويتم فيها تقدير الشركة خلال عام 2023 من خلال مقياس Tobin Q واعتماداً على بيانات القوائم المالية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار (أساس التكلفة التاريخية المعدلة).
- **الخطوة الثالثة:** دراسة الفرق بين الخطوة الأولى والثانية للوقوف على مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة.

## 4/6 قياس متغيرات الدراسة

### 1/4/6 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في قيمة المنشأة وسيتم الإعتماد على مقياس Tobin Q، حيث أشارت دراسة (Vuković et al., 2023) إلى أنه مقياس مناسب لتقييم توقعات المستثمرين فيما يتعلق بقدرة الشركة على خلق القيمة، لكونه يعكس نسبة فرص الاستثمار أو النمو للمنشأة، مما يؤثر بقوة على الأداء المستقبلي لأعمالها على المدى الطويل. كما يعد مقياس Tobin Q أفضل من مؤشر العائدات المحاسبية، مما يقلل من مخاطر التشوه المحاسبي. ويشير Tobin Q إلى نسبة القيمة السوقية للشركة إلى قيمة الاستبدال أو

التكلفة. فإذا كانت القيمة الدنيا والمتوسطة تتراوح بين 0 و 1، فإن ذلك يشير إلى أن استبدال أصول الشركة سيكلف أكثر من قيمة أسهمها، وبالتالي فإن قيمة الشركة منخفضة. وإذا كانت قيمة Tobin Q أكبر من 1، فإن ذلك يشير إلى أن أصول الشركة مبالغ في قيمتها، وأنها أكثر قيمة من تكلفة استبدالها.

ووفقاً لدراسة (الشترى وآخرون، 2023) سيتم قياس Tobin Q وفقاً لمعادلة التالية:

مقياس Tobin Q = (القيمة الدفترية للإلتزامات + القيمة السوقية لحقوق الملكية) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول

كما يتم قياس القيمة السوقية لحقوق الملكية باللوغاريتم الطبيعي لعدد الاسهم في سعر السهم للشركة في نهاية الفترة.

## 2/4/6 المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29)، وفقاً لمقياس المتغير التابع، سيتم إعادة عرض بنود كل الأصول والإلتزامات بإستخدام تغيرات المستوى العام في الأسعار. وذلك وفقاً لما يلي:

- بالنسبة للبنود النقدية من الأصول أو الإلتزامات كالتقديرة والعملاء وغيرها، لم يتم إعادة عرضها وفقاً للفقرة رقم (12) من معيار المحاسبة الدولي رقم (29).

- بالنسبة للأصول الثابتة والإهلاكات يتم إعادة عرضها وفقاً للفقرة رقم (15) من معيار المحاسبة الدولي رقم (29). إلا أن الباحث قد فرق في معادلة تعديل البنود بين رصيد الأصول ومجمع الإهلاك في 2023/1/1 وبين الإضافات التي تمت خلال العام وإهلاك العام. وذلك لزيادة موضوعية القياس، فليس من المنطق معاملة أصل جديد كأصل موجود، أو معاملة الإهلاك التراكمي (مجمع الإهلاك) لعدة فترات مثل إهلاك العام الحالي.

• تم إعادة عرض رصيد الأصول ومجمع الإهلاك في 2023/1/1 وفقاً للمعادلة التالية  
قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية للبند × (الرقم القياسي في نهاية العام ÷ الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند)

• تم إعادة عرض الإضافات التي تمت خلال العام وإهلاك العام وفقاً للمعادلة التالية  
قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية للبند × (الرقم القياسي في نهاية العام ÷ متوسط الرقم القياسي خلال العام)  
وحيث تعذر تحديد تواريخ تملك الأصول الثابتة، فوفقاً للفقرة رقم (16) من معيار المحاسبة الدولي رقم (29). فقد تم أفترض تملك هذه الأصول في تاريخ إنشاء الشركة.

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة- دراسة حالة  
5/6 الدراسة التطبيقية

وفقاً لموقع البنك المركزي المصري فقد تم تحديد أرقام المستوى العام للأسعار كما بالجدول رقم (1)

جدول (1) الأرقام القياسية للأسعار

ابريل 2012	2021/10	2023/1	متوسط عام 2023	2022/12	2023/12
%8.778	%6.267	%25.834	%33.784	%21.269	%33.7

المصدر : موقع البنك المركزي المصري

ويتم اجراء الدراسة الدراسة التطبيقية على المراحل التالية:

1/5/6 الخطوة الأولى

يتم خلال هذه الخطوة تقدير قيمة الشركة محل الدراسة خلال عام 2023 من خلال مقياس Tobin Q واعتماداً على بيانات القوائم المالية دون تعديل. وحيث أن

مقياس Tobin Q = (القيمة الدفترية للإلتزامات + القيمة السوقية لحقوق الملكية) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول

وحيث أن القيمة السوقية لحقوق الملكية = اللوغاريتم الطبيعي (عدد الاسهم × سعر السهم للشركة في نهاية الفترة).

إذا القيمة السوقية لحقوق الملكية = 707.918 = 100 × 7.07918

مقياس Tobin Q = 0.482 = 1138089028 ÷ (707.918 + 548553623)

وبذلك فإن تكلفة استبدال أصول الشركة أكثر من قيمة أسهمها، وحيث أن قيمة الشركة أقل من الواحد فإنها منخفضة.

2/5/6 الخطوة الثانية

يتم خلال هذه الخطوة تقدير قيمة الشركة محل الدراسة خلال عام 2023 من خلال مقياس Tobin Q واعتماداً على بيانات القوائم المالية لعام 2023 بعد تعديلها بتغيرات المستوى العام للأسعار.

لذا يتم تعديل بنود الأصول، كما بالجدول رقم (2)

جدول (2) تعديل بنود الأصول بتغيرات المستوى العام للأسعار

البند	القيمة قبل التعديل	معامل التحويل	القيمة بعد التعديل
-------	--------------------	---------------	--------------------



أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة- دراسة حالة الأصول

		الأصول	
		الأصول طويلة الأجل	
388437055		87162357	أصول ثابتة
496943425	%8.778 ÷ %33.7	129441228	مشروعات تحت التنفيذ
525355199		90744174	أصول غير ملموسة
893173	%8.778 ÷ %33.7	232649	أصل حق الانتفاع
<b>1411628852</b>		<b>307580408</b>	<b>اجمالي الاصول طويلة الأجل</b>
		الأصول المتداولة	
167620551		167620551	المخزون
11946416	%33.7 ÷ %33.7	11946416	اعتمادات مستندية
209303989	%33.7 ÷ %33.7	209303989	العلاء
370288895	%33.7 ÷ %33.7	370288895	اوراق القبض
26053143	%33.7 ÷ %33.7	26053143	مدينون وارصدة مدينة اخرى
45295626	%33.7 ÷ %33.7	45295626	النقدية وما في حكمها
<b>830508630</b>		<b>830508630</b>	<b>اجمالي الاصول المتداولة</b>
<b>2242137482</b>		<b>1138089038</b>	<b>اجمالي الاصول</b>

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للشركة محل الدراسة عام 2023

هذا مع مراعاة الآتي:

- بالنسبة للأصول الثابتة فإنه تم الرجوع إلى الإيضاح الخاص به للوقوف على كل من
  - رصيد كل بند من بنود الأصول الثابتة في 2023/1/1، وكذلك رصيد مجمع أهلاك لكل بند في 2023/1/1. وتم تعديل ذلك الرصيد للبند ومجمع إهلاكه بمعامل تحويل %33.7 ÷ %8.778.
  - الإضافات خلال العام لكل بند من بنود الأصول الثابتة، وكذلك إهلاك العام لكل بند. وتم تعديل الإضافات خلال العام للبند وإهلاك العام للبند بمعامل تحويل %33.7 ÷ %33.784.
- بالنسبة للأصول الملموسة فإنه تم الرجوع إلى الإيضاح الخاص به للوقوف على كل من
  - الرصيد في 2023/1/1، وكذلك رصيد مجمع أهلاك في 2023/1/1. وتم تعديل ذلك الرصيد ومجمع إهلاكه بمعامل تحويل %33.7 ÷ %8.778.
  - الإضافات خلال العام الثابتة، وكذلك إهلاك العام. وتم تعديل الإضافات خلال العام وإهلاك العام بمعامل تحويل %33.784 ÷ %33.7.

- بالنسبة للمخزون فإنه تم الرجوع إلى الإيضاح الخاص به، وأتضح أنه تم تقييم المخزون بصافي القيمة البيعية أو التكلفة أيهما أقل. ووفقاً للفقرة رقم (14) من معيار المحاسبة الدولي رقم (29) لا يعاد عرضه، وتبقى قيمته كما هي.
- بالنسبة للاعتمادات المستندية فهي تعهد مكتوب صادر من بنك (المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب) لصالح البائع (المستفيد). يلتزم البنك بموجبه بالوفاء بمبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم المستفيد مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد. ووفقاً للفقرة رقم (12) من معيار المحاسبة الدولي رقم (29) يعتبر بند نقدي ولا يعاد عرضه، وتبقى قيمته كما هي.

كما يتم تعديل بنود الإلتزامات، كما بالجدول رقم (3)

جدول (3) تعديل بنود الإلتزامات بتغيرات المستوى العام للأسعار

البند	القيمة قبل التعديل	معامل التحويل	القيمة بعد التعديل
<b>الإلتزامات</b>			
<b>الإلتزامات طويلة الأجل</b>			
مخصص مكافأة ترك الخدمة	10032805	33.7% ÷ 8.778%	38517376
قروض طويلة الأجل	68569100	33.7% ÷ 6.267%	368721664
إلتزامات ضريبية مؤجلة	12784874	33.7% ÷ 33.7%	12784874
<b>اجمالي الاصول طويلة الأجل</b>	<b>91386779</b>		<b>420023914</b>
<b>الإلتزامات المتداولة</b>			
مخصصات	36299128	33.7% ÷ 33.7%	36299128
تسهيلات بنكية	216764873	33.7% ÷ 33.7%	216764873
الموردين واوراق الدفع	82492572	33.7% ÷ 33.7%	82492572
دائنو توزيعات	1558020	33.7% ÷ 33.7%	1558020
دائنون وارصدة دائنة اخرى	20080586	33.7% ÷ 33.7%	20080586
أقساط قروض تستحق خلال العام	38154885	33.7% ÷ 33.7%	38154885
إلتزامات ضريبية الدخل الجارية	61553114	33.7% ÷ 33.7%	61553114
إلتزامات ناتجة عن عقود الايجار	263666	33.7% ÷ 33.7%	263666
<b>اجمالي الاصول المتداولة</b>	<b>457166844</b>		<b>457166844</b>
<b>اجمالي الإلتزامات</b>	<b>548553623</b>		<b>877190758</b>

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على القوائم المالية للشركة محل الدراسة عام 2023

هذا مع مراعاة الآتي:

- بالنسبة لمخصص مكافأة ترك الخدمة فإنه تم الرجوع إلى الإيضاح الخاص به للوقوف على طبيعة المخصص وأتضح أنه المتبقي من الرصيد في 2023/1/1. وتم تعديل البند بمعامل تحويل  $33.7\% \div 8.778\%$ .
- بالنسبة للقروض طويلة الأجل فإنه تم الرجوع إلى الإيضاح الخاص به للوقوف على طبيعتها وأتضح أنها قرض تم الحصول عليه في 2021/10. لذا تم تعديل البند بمعامل تحويل  $33.7\% \div 6.267\%$ .
- بالنسبة للإلتزامات الضريبية المؤجلة لمخزون فإنه تم الرجوع إلى الإيضاح الخاص به، وأتضح أنه عبارة عن الإلتزامات الضريبية التي تخص العام. لذا تم تعديل البند بمعامل تحويل  $33.7\% \div 33.7\%$ .

بعد تعديل بنود الأصول والإلتزامات بالتغير في المستوى العام للإسعار يتم تقدير قيمة الشركة محل الدراسة خلال عام 2023 من خلال مقياس Tobin Q واعتماداً على بيانات القوائم المالية المعدلة. وحيث أن

$$\text{مقياس Tobin Q} = (\text{القيمة الدفترية للإلتزامات} + \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}) \div \text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}$$

وحيث أن القيمة السوقية لحقوق الملكية = اللوغاريتم الطبيعي (عدد الاسهم × سعر السهم للشركة في نهاية الفترة).

$$\text{إذا القيمة السوقية لحقوق الملكية} = 100 \times 7.07918 = 707.918$$

$$\text{Tobin Q} = 2242137482 \div (707.918 + 877190758) = 0.3912$$

وبذلك فإن تكلفة استبدال أصول الشركة أكثر من قيمة أسهمها، وحيث أن قيمة الشركة أقل من الواحد فإنها منخفضة.

### 3/5/6 الخطوة الثالثة

يتم خلال هذه الخطوة تحديد مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة، من خلال دراسة الفرق بين قيمة المنشأة قبل تعديل بنود القوائم المالية (الخطوة الأولى) وقيمة المنشأة بعد تعديل بنود القوائم المالية بالتغيرات في المستوى العام للأسعار (الخطوة الثانية). وحيث إنخفضت قيمة Tobin Q من 0.482 إلى 0.3912 مما يشير إلى إنخفاض قيمة المنشأة. وبذلك فإنه يمكن قبول فرض الدراسة القائل "يوجد تأثير عكسي لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة"

وتتفق هذه النتيجة بصورة غير مباشرة ما توصلت إليه دراسة (هلالي، 2022) والتي أشارت إلى معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقاً لنموذج التكلفة المعدلة بأثر التضخم أكثر ملاءمة من معلومات القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية. وبالتالي فإن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) يوفر معلومات أفضل تمكن المستثمرين والمحللين الماليين من تقدير المنشأة بصورة أفضل ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية مثلي.

## 7- النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المقترحة

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة، وذلك من خلال التطبيق على إحدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وتوصياتها، بالإضافة إلى إقتراح بعض مجالات البحث المستقبلية.

### 1/7 النتائج

يمكن للباحث أن يعرض التي توصلت إليها الدراسة إلى:

1. يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات التضخم، ويتوقع إلى يصل إلى التضخم المفرط بنهاية عام 2024.
2. أن الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية تعد قوائمها المالية وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، ومن ثم لا تعكس المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم الواقع الحقيقي للشركات.
3. لا تتضمن معايير المحاسبة المصرية أي معيار بشأن المحاسبة عن التضخم، وفي ظل الارتفاعات المتتالية لمعدلات التضخم فإنه يستوجب تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29).
4. يؤثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) عكسياً على قيمة المنشأة، حيث إنخفضت قيمة Tobin Q من 0.482 (قبل تطبيق المعيار) إلى 0.3912 (بعد تطبيق المعيار) مما يشير إلى إنخفاض قيمة المنشأة.

### 2/6 التوصيات

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على قيمة المنشأة- دراسة حالة  
في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة حث الشركات العاملة في البيئة المصرية على التطبيق الفوري لمعيار المحاسبة الدولي رقم (29)، حتى تعكس القوائم المالية الواقع الاقتصادي الحقيقي لتلك الشركات. وبالتالي دعم عملية اتخاذ القرارات وخاصة الاستثمارية.
2. ضرورة حث الجهات المعنية بإصدار معايير المحاسبة المصرية على الإسراع في إصدار معيار محاسبة مصري بشأن المحاسبة عن التضخم يتناسب مع البيئة المصرية.
3. ضرورة تعديل معايير المحاسبة المصرية لتتواءم مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29).

### 3/7 مجالات البحث المقترحة

يمكن للباحث في ضوء ما خلصت إليه الدراسة أن يقترح عدد من مجالات البحوث المستقبلية كما يلي:

- أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية.
- دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل اقتصاديات التضخم المفرط - دراسة تطبيقية.
- أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على انهيار أسعار الأسهم في تطبيق IFRS - دراسة تطبيقية.
- أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (29) على تخطيط عملية المراجعة - دراسة استكشافية.

### المراجع

1. أبو الخير، محمد حارس محمد طه، "أثر أبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على قيمة المنشأة"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (45)، العدد (2)، 2023.
2. الشنري، سعد السيد حسن، احمد محمد زاهر محمد إبراهيم، ومريم حسن ربيع حسن، "التأثيرات المباشرة والوسيلة بين قوة المدير التنفيذي الأول، كفاءة الاستثمار، وقيمة الشركة - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (45)، العدد (2)، 2023.

3. أونيس، هالة، عيسى بن ناصر، "دور معيار المحاسبة الدولي رقم (29) التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع في تعزيز مصداقية القوائم المالية"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (11)، العدد (2)، 2023.
4. حاتم، اياد مالك، وقاسو، سامر، "أثر محاسبة التضخم على نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي 29 - دراسة حالة في الشركة الأهلية للنقل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42)، العدد (1)، 2020.
5. صبح، داوود يوسف، "دليل استرشادي حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 IAS - التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المفرط"، شركة كرو هوروث بروفاشيونال أوديترز، بيروت - لبنان، 2021.
6. عيد، محمد أحمد، "السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003 حتى 2022"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي والعشرون، 2024.
7. محمد، رشا حسن، وآخرون، "السياسة النقدية واستهداف معدل التضخم مع الإشارة لمصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد (34)، العدد (4)، 2020.
8. طه، رانيا الشيخ، "التضخم - أسبابه، آثاره، وسبل معالجته"، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، 2021.
9. عمر، عمر النور كريم الدين، "أثر التضخم على بيانات التقارير المالية لشركات المقاولات - دراسة ميدانية على عينة من العاملين بشركة بروج لخدمات الصناعة والإنشاءات الاستشارية - الخرطوم"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (18)، 2023.
10. هلال، أسامه أحمد جمال، "مدى حاجة البيئة المصرية إلى معيار محاسبي عن التضخم من منظور ملاءمة المعلومات - دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (26)، العدد (3)، 2022.
11. موسى، أحمد محمد، "المحاسبة عن التغير في الأسعار ومناهج علاجه"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1978.
12. مطر، سامي حاتم، وعماد غفوري عبود النجار، "الآثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18)، العدد (2)، 2022.

13. السعدي، ابراهيم خليل حيدر، "فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة

المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي (29) دراسة تطبيقية لشركة الأسمنت الاردنية"، مجلة

مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (19)، 2011.

1. Ball and Brown, P., "An Empirical valuation of Accounting Income Numbers", **Journal of Accounting Research**, Vol. (6), No. (2), 2008.
2. Elif Umut, "IAS 29 Financial Reporting Standard in High Inflation Economies: A Hypothetical Study", **Journal of Economics and Business Issues**, Issues (4), 2024
3. EY, "IFRS Developments Hyperinflationary economies", Issue 225, May- 2024
4. Nuke Monika Kristi, Heri Yanto, "The Effect of Financial and Non-Financial Factors on Firm Value", **Accounting Analysis Journal**, Vol. (9), No. (2), 2020.
5. Otemu Eseoghene, and Otemu Oghenevwogaga, "Accounting for Price Level Changes: Prospects and Problems", **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research**, Vol. (5), No. (11), December 2017
6. Hughes, John; Liu, Jing; Zhang, Mingshan, "Valuation and Accounting for Inflation and Foreign Exchange", **Journal of Accounting Research**, Vol. (42), No. (4), 2004.
7. Oday Tamimi, and Ildikó Orbán, "hyperinflation and its impact on the financial results", **intelektinè ekonomika intellectual economics**, No. (14), Vol. (1), 2020.
8. Wahlen J., Baginski S., Bradshaw M., "Financial Reporting, Financial Statement Analysis, and Valuation a Strategic Perspective", South-Western, Cengage Learning, 7 e, 2011
9. Bambang Sudiyatno, Elen Puspitasari, Titiek Suwarti, Maulana Muhammad Asyif, "Determinants of Firm Value and Profitability: Evidence from Indonesia", **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. (7), No. (11), 2020
10. Vuković, Bojana, and Teodora Tica, and Dejan Jakšić, "Firm value determinants: panel evidence from European listed companies", **Strategic Management**, 2023
11. E. Chamisa, M. Mangena, H. Pamburai, and V. Tauringana, " Financial reporting in hyperinflationary economies and the value relevance of accounting amounts: hard evidence from Zimbabwe", **Rev Account Stud**, Vol. (23), 2018

12. Muhammad Farooq, Imran Khan, Mariam Kainat, and Adeel Mumtaz, “Corporate social responsibility and firm value: the role of enterprise risk management and corporate governance”, **Corporate governance: The international journal of business in society, 2024**
13. Zamel , Behery, and Dina Ali, “Limitations of Historical Cost Accounting Information under Inflationary Conditions: A Theoretical Study”, **Journal of Business Research, Faculty of Commerce, Zagazig University, Vol. (42), Issue (4), 2020**